

تطور دور الدولة التنموي وازدهار المنافسة المحلية والدولية

- اتجهت اقتصادات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص، وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية والدولية .
- مع الانفتاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي وتغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، أخذت مسألة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية تحتل مساحات متزايدة في أدبيات الموضوع سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي .

■ تبين أدبيات الموضوع أن مناقشة المنافسة الدولية تركز على مسألتين أساسيتين:

1. الأولى تتعلق بالمفهوم من حيث معنى المنافسة الدولية ومضمونها وارتباطها بالأهداف الوطنية وكيفية التعامل معها،
2. والثانية تتعلق بمؤشرات المنافسة الدولية وأساليب قياسها والسياسات الوطنية المعززة لها .

- تجسد الأهداف الوطنية التي تسعى الدولة لتحقيقها في التنمية الشاملة المتمثلة في "زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة، وتشمل الاستهلاك المادي والتعليم و الصحة وحماية البيئة"، وتشمل أيضاً "المساواة الأكبر في الفرص والحريات السياسية والمدنية".
- بالرغم من أن هذا الهدف الإنمائي لم يتعرض إلي تغيير جوهري منذ خمسينات القرن العشرين، إلا أن دور الدولة في تحقيق هذا الهدف قد تطور وتبدل في ضوء تطور وظائف الدولة في الشأن الإنمائي.

■ بالرغم من أن هذا الهدف الإنمائي لم يتعرض إلي تغيير جوهري منذ خمسينات القرن العشرين، إلا أن دور الدولة في تحقيق هذا الهدف قد تطور وتبدل في ضوء تطور وظائف الدولة في الشأن الإنمائي.

أ. في ظل مفهوم الدولة الليبرالي كانت وظائف الدولة تنظيمية مقتصرة على الحد الأدنى: الأمن والقضاء والجيش والدبلوماسية. أما سائر الوظائف الأخرى فكانت من اختصاص القطاع الخاص، وكان من المحذور على الدولة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكانت المنافسة أساساً منافسة محلية وكان يترك للأسواق المحلية أن تحدد الإجابات على التساؤلات لأي نظام اقتصادي والمتمثلة في : ماذا وكيف ولمن نتج، في ظل السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية التي تحدد البيئة التي تجري فيها التفاعلات بين المتعاملين في إطار هذه التساؤلات الثلاثة.



ب. في السنوات اللاحقة للانهايار الاقتصادي العالمي، الذي تلا الكساد الكبير في عقد الثلاثينات، تطورت وظائف الدولة في ضوء الأهداف التي سعت لتحقيقها، وأهمها رفاهية المواطنين من خلال تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي الوطني . ولقد تجسد هذا التوجه بقيام الحكومة بتوفير سلع وخدمات وتوجيه الإنتاج، واستهداف توزيعاً عادلاً للدخل واستخداماً حسناً لموارد البلاد . وفي ظل دولة الرفاه أصبح تدخل الحكومة بارزاً في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية : تشجيع بعض المشاريع من خلال الإعانات أو الإعفاء الضريبي، والحد من البعض الآخر بالمنع وفرض الضرائب العالية، ومنع مزاحمة السلع الأجنبية للسلع المحلية بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو بمنع الاستيراد . وأصبحت الدولة في العديد من البلدان هي التي تحدد ماذا وكيف ولمن الإنتاج، وانحصر التنافس المحلي .

← لقد صاحب تطور وظائف الدولة توسع في النفقات العامة في العديد من البلدان، وتحققت إنجازات إنمائية كبيرة في الصحة والتغذية والتعليم والعمر المتوقع عند الولادة. وبالرغم من الإنجازات في هذه المجالات، فإن مساهمة القطاع العام في عملية التنمية والتطوير والتجديد كانت دون المستوى المتوقع، الأمر الذي دفع العديد من البلدان، المتقدمة منها والنامية، إلى إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية في الثمانينات، الذي تمثل في أزمة المديونية الخارجية، والانخفاض الشديد في أسعار السلع التصديرية الرئيسية، و تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية، وارتفاع أسعار الفائدة، واضطراب أسواق الصرف، وخلل موازين المدفوعات الخارجية، وتباطؤ معدلات النمو وازدياد الفقر في أنحاء كثيرة من العالم، أخذت مسألة إعادة النظر في دور الدولة بالشأن الاقتصادي دفعة قوية وزاد الاهتمام بها .

ت. في إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل، وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة تردي الأوضاع الاقتصادية بتصميم وتبني وتنفيذ برامج استقرار وتصحيح اقتصاديين، بدأ الدور الإنمائي للدولة يتراجع مقابل تقدم الدور التصحيحي الذي يتركز على ثلاثة محاور هي:

1. التحرير الاقتصادي : إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص.
2. إصلاح القطاع العام : تحسين إدارة المصروفات العامة، وإصلاح الخدمة المدنية، وتحسين أداء المؤسسات العامة بتخصيصها أو إعادة هيكليتها.
3. سياسة اقتصادية تحقق استقرار الاقتصاد الكلي.

← في ظل الدور التصحيحي للدولة برزت المبادئ الجوهرية لاتفاق واشنطن (Tenets of the Washington Consensus) والتي تلخص بالتالي:

أ. على الحكومات أن تمارس الانضباط المالي حتى تتجنب الحاجة الى ضرائب التضخم.

ب. يجب تحويل أولويات الإنفاق العام من المجالات الحساسة سياسياً الى الحقول المهملة ذات العوائد الاقتصادية المرتفعة وإمكانية تحسين توزيع الدخل. التحرير الاقتصادي: إزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص .

- ت. يجب على الإصلاح الضريبي أن يوسع القاعدة الضريبية ويخفض المعدلات الحدية. ويجب إيجاد طرق لتحصيل ضريبة على رأس المال الهارب.
- ث. يجب تحرير رأس المال جزئيًا.
- ج. يجب المحافظة على أسعار صرف تنافسية.
- ح. يجب إحلال التعريفات الجمركية مكان حصص الواردات.
- خ. يجب إزالة معيقات دخول الشركات الأجنبية، وعلى الشركات الأجنبية والشركات المحلية ان تتنافسا في ظل شروط متساوية.
- د. يجب تخصيص شركات القطاع العام.
- ذ. على الحكومات أن تزيل التنظيم أو الضوابط غير المبررة بمعايير الأمان، وحماية البيئة، والرقابة الاحترازية للمؤسسات المالية.
- ر. يجب حماية وصيانة حقوق الملكية.

- هذه المبادئ التي يجب على الحكومات أن تلتزم بها في ظل دورها التصحيحي ، وهي تفاصيل لاستراتيجية التنمية المعتمدة على اقتصاد السوق الحر، تؤكد على حرية الأسواق وعلى المنافسة المحلية والدولية لتحقيق التصحيح المنشود. والتصحيح المنشود يعتبر شرط ضروري ووسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم القادر على تحسين ورفع مستوى معيشة السكان من خلال التنمية الشاملة.
- تجدر الإشارة هنا إلى التحول الجوهرى في الفكر الاقتصادي والتوجهات في السياسة الاقتصادية بشأن النموذج الإنمائي الذي يحقق التنمية المنشودة:

أ. في ظل الدور الإنمائي للدولة تم الاعتماد بشكل رئيسي على سياسة الإحلال محل الواردات وعلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الدولية باعتبار أن التعامل مع الاقتصاد العالمي هو مصدر لعدم استقرار التنمية، كما تدخلت الدولة بشكل كبير في الشأن الاقتصادي بافتراض فشل السوق في المراحل المبكرة للتنمية .

ب. منذ أواخر السبعينات بدأ التحول نحو سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وإزالة الحواجز أمام التجارة الخارجية، وتدفق رؤوس الأموال . وأصبح العديد من بلدان العالم يعدّل تشريعاته ليواكب هذا التحول في الفكر و الممارسة، وبرزت مسألة المنافسة بين الدول لجذب تدفقات رأس المال وإيجاد أسواق لصادراتها أو زيادة حصة صادراتها إلى الأسواق العالمية .

■ لا يتوفر تعريف لمفهوم المنافسة متفق عليه، الأمر الذي يعني أن تعبير المنافسة يوحي بمعاني كثيرة للعديد من المهتمين به . فالبعض يربط المفهوم بالتكلفة المنخفضة أو بسعر الصرف، والبعض الآخر يربطه بالقيادة التكنولوجية أو معدل النمو والإنتاجية أو بميزان التجارة الخارجية . وفي بعض الأحيان لا يكون النقاش حول الأوضاع الراهنة للاقتصاد، بل حول سلوك المتعاملين على أساس ارتباط مفهوم المنافسة بالتسابق أو الخصومة . (rivalry) .

■ مفهوم المنافسة الدولية، إذا ما تم تعريفه بطريقة أو بأخرى، هو امتداد أو محاكاة لنموذج السوق التنافسية المتسمة بالكفاءة . وللكفاءة أبعاد منها:

○ كفاءة تخصيص الموارد، (allocative efficiency)، وتستوجب تسعير السلع النهائية بما يعكس تكلفة توفيرها، أي أن السعر يجب أن يساوي التكلفة الحدية أو قريباً منها.

○ كفاءة الحجم (scale efficiency) وتستوجب إمكان وضع حدود على عدد المؤسسات التي تدخل في قطاع ما، الصناعة مثلاً، بحيث لا ينخفض حجم المؤسسات دون الحجم الأمثل.

- الكفاءة التقنية (technical efficiency) وتستوجب اختيار فن الإنتاج الذي يحقق إنتاج السلع بأقل تكلفة.
- الكفاءة الحركية (dynamic efficiency) وتستوجب تنشيط الاختراع والتجديد في المؤسسات القائمة عن طريق الاهتمام بالبحوث والتطوير.
- الكفاءة السينية المرتكزة على التنافس والتنظيم (X-efficiency) وتستوجب توفير الظروف التنافسية خارج المؤسسة والتنظيمية داخلها، للضغط على الإدارة لبذل أقصى الجهود الممكنة لخفض التكاليف.

← ومضمون كفاءة تخصيص الموارد هو أنه ليس بالإمكان إعادة توزيع عوامل الإنتاج لزيادة المنتج أي الحصول على حجم أكبر . وكفاءة الإنتاج تستوجب تساوي نسب الإنتاج الحدي لعوامل الإنتاج في جميع السلع المنتجة . وفي السوق التنافسية يكون سعر السلعة مساو للتكلفة الحدية لإنتاجها . وكفاءة الحجم تفترض وجود حجم أمثل للمؤسسات يجب المحافظة عليه حتى لو أدى ذلك إلى تدخل الدولة ووضع قيود على عدد المؤسسات في القطاع المعني . وهنا يمكن الإشارة إلى أن عدد المؤسسات في قطاع ما يعتمد على حجم السوق ، ومع انفتاح منافذ للتصدير في الأسواق العالمية فإن حجم السوق يرتفع . أما كفاءة التقنية فإنها تفترض أن فنون الإنتاج بمواصفاتها معروفة ومتاحة لمن يرغب في اقتنائها ، وهذه فرضية قد لا تتحقق عملياً لسبب أو لآخر . وبالنسبة للكفاءة الحركية فإنها تعتبر محددًا أساسيًا في النمو الاقتصادي في المدى الطويل .

← والشركة في السوق التنافسي، نظراً لصغر حجمها قياساً بالسوق، لا تستطيع أن تؤثر على السعر، ويمكنها أن تبيع كل ما تنتجه . ويمكن اعتبار الشركة تنافسية إذا استطاعت أن تحافظ على أرباحها، وتكون منافساً قوياً إذا تمكنت من زيادة نصيبها من السوق وأرباحها أيضاً .

■ يعتبر اقتصاد ما تنافسياً إذا ما تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أداؤه جيداً إذا ما نما بسرعة أعلى من اقتصادات أخرى . وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى اختلاف نتائج المنافسة على مستوى الشركة ومستوى الاقتصاد . فعلى المستوى الأول (الشركات) مضمون المنافسة هو راجحون وخاسرون، وعلى المستوى الآخر (الاقتصاد) فإن نجاح بلد في السوق العالمية لا يعني بالضرورة فشل بلدان أخرى، فنمو الصادرات يحدث طلباً على الواردات.

← والشركة في السوق التنافسي، نظراً لصغر حجمها قياساً بالسوق، لا تستطيع أن تؤثر على السعر، ويمكنها أن تبيع كل ما تنتجه . ويمكن اعتبار الشركة تنافسية إذا استطاعت أن تحافظ على أرباحها، وتكون منافساً قوياً إذا تمكنت من زيادة نصيبها من السوق وأرباحها أيضاً .

■ يعتبر اقتصاد ما تنافسياً إذا ما تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أداؤه جيداً إذا ما نما بسرعة أعلى من اقتصادات أخرى . وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى اختلاف نتائج المنافسة على مستوى الشركة ومستوى الاقتصاد . فعلى المستوى الأول (الشركات) مضمون المنافسة هو راجحون وخاسرون، وعلى المستوى الآخر (الاقتصاد) فإن نجاح بلد في السوق العالمية لا يعني بالضرورة فشل بلدان أخرى، فنمو الصادرات يحدث طلباً على الواردات.



← هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية (US Commission on Industrial Competitiveness) تعرف المنافسة الدولية "بأنها قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان أو اختبار الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تحافظ وتوسع الدخل الحقيقي للمواطنين".

← ويعرف تقرير المنافسة العالمية منافسة البلد بأنها "القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في دخل الفرد الحقيقي مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي".

← وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المنافسة بأنها "الدرجة التي يستطيع البلد، في ظل أسواق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختبار الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخل الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل".

← وينطلق تقرير التنافسية العربية الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط من أن التنافسية تعني "الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل الاقتصادات الأجنبية".

■ يمكن أن يرتبط تعريف التنافسية بأهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تتمثل في تحقيق توازن داخلي وخارجي في المدى القصير، وتحقيق أعلى معدل نمو في مستويات معيشة السكان في المدى الطويل . ويعرف التوازن الداخلي بأنه الحالة التي يحقق الاقتصاد فيها أدنى معدل بطالة متسق مع معدل تضخم مقبول أو مستهدف . أما التوازن الخارجي فيعرف بأنه الحالة التي يتحقق فيها مستوى مرغوب وقابل للاستمرار في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات . في ظل هذه الأهداف فإن درجة المنافسة الدولية المرغوبة ترتبط بمستوى سعر صرف حقيقي وسياسات محلية مناسبة تؤمن التوازن الداخلي والخارجي .

← تعريف المنافسة الدولية الذي يتضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة ووضع قابل للاستمرار لميزان المدفوعات يربط مفهوم المنافسة الدولية بالسياسة الاقتصادية للبلد المعني من جهة، ويبرز علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من جهة ثانية.

■ الاقتصاد المحلي يرتبط بالاقتصاد العالمي من خلال قنوات ثلاث هي : سوق السلع وسوق الأصول وسوق عوامل الإنتاج. والسلع إما أن يتاجر بها دوليًا (traded) أو لا يتاجر بها (non-traded) وهذه الأخيرة يمكن أن تصبح سلعةً يتاجر بها . وسوق الأصول ، تشمل الأصول المالية والأصول العينية (المادية)، وسوق العمل يغطي خدمات العمال مهرة وغير مهرة.